

له في جنوب لبنان، إذا لم يتمكن جيش لبنان الجنوبي بقواه الذاتية من منع نشوء بؤر ارهابية او تسلل سوري محتمل... على السوريين واللبنانيين والعالم ان يفهموا اننا، مع كل رغبتنا بالانسحاب من لبنان، بعد ضمان امن مستوطنات الشمال، نحفظ لانفسنا بحرية العمل للعودة الى هناك، إذا ما تغيرت الظروف»<sup>(١٨)</sup>.

اما شامير فيقول: «يعرف الجميع هدفنا هو عدم الاحتفاظ بتواجد عسكري اسرائيلي [في لبنان]، بل المحافظة على ترتيبات امنية على الحدود تمنع استئناف هجمات المنظمات [الفدائية] ضد سكان شمال البلاد»<sup>(١٩)</sup>. لكن رأي ارنس، وزير الدفاع السابق في هذه المسألة يختلف قليلاً عن الاراء التي عرضناها، وربما يكون الاقرب الى الحقيقة إذ قال: «لا اعتقد ان حكومة وحدة وطنية ستتبع مسلكاً يختلف عن مسلك الحكومة الحالية تجاه الانسحاب من لبنان. وكل مطلع على الموضوع يفهم اننا نواجه مشكلة ليس لها اي حل سحري، ومن يفكر باتجاه الانسحاب خلال شهرين يوهم نفسه»<sup>(٢٠)</sup>.

وباختصار، فإن الموقف الاسرائيلي الرسمي الحالي، بعد تبخر جميع انجازات العدوان التي تبجح بها القادة الاسرائيليون خلال الغزو وبعده، وبعد التراجع عن معظم شروط الانسحاب، إن لم يكن كلها، هو الانسحاب من جانب واحد بعد ضمان الترتيبات الامنية المشار إليها، ومحاولة تحقيق تعهد سوري ولبناني بالالتزام بمثل هذه الترتيبات، بل وحتى المساعدة على تطبيقها.

وينعكس هذا الموقف بشكل اوضح في المشروع الاميركي الاخير للانسحاب الاسرائيلي من لبنان الذي حملته معه المبعوث الخاص للرئيس الاميركي الى الشرق الاوسط، ريتشارد ميرفي لدى جولته الاخيرة في المنطقة وعرضه على القادة السوريين والاسرائيليين واللبنانيين. ورغم ذلك تدعي بعض الاوساط الاسرائيلية المعنية<sup>(٢١)</sup>، وعلى رأسها اوري لوبراني منسق نشاطات الحكومة في لبنان، ان هذا المشروع هو عبارة عن جملة من الافكار الاميركية، الهدف منها جس النبض لدى الاطراف المعنية. لكنه من الواضح انها افكار اسرائيلية يطرحها الاميركيون لمساعدة الاسرائيليين على التراجع عنها في حالة تعذر تطبيقها، لتلافي المزيد من القضم في الموقف الاسرائيلي.

ويتلخص هذا المشروع وفقاً لما نقلته الاذاعة الاسرائيلية<sup>(٢٢)</sup>، بالتزام اسرائيلي بالانسحاب من جنوب لبنان دون ربط ذلك بانسحاب سوري متزامن، والتزام سوري بمنع النشاط التخريبي المعادي لاسرائيل انطلاقاً من الأرض اللبنانية وتحديد مهام قوات الامم المتحدة (اليونيفيل) من جديد، وتوسيع رقعة سيطرتها وتزويد هذه القوات بأسلحة اقوى ووسائل ردع تتلائم مع طبيعة المنطقة في جنوب لبنان. كما ينص المشروع على اسناد مهام الحفاظ على الامن لجيش لبنان الجنوبي بالتنسيق مع قوات الامم المتحدة، بسبب عدم قدرة الاول على تأدية هذه المهام بمفرده، والتزام الحكومة اللبنانية بتأمين الترتيبات الامنية التي تطالب بها اسرائيل بواسطة مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين، وتعهد لبناني بعدم ارسال وحدات من الجيش اللبناني الى الجنوب إلا بعد موافقة اسرائيل على ذلك، وينص البند الاخير على تعهد اسرائيلي بالانسحاب خلال ٦ - ٩ اشهر من تاريخ موافقة جميع الاطراف على المشروع الاميركي.

ويأتي هذا المشروع، الذي ينطوي على تراجع في الموقف الاسرائيلي حول بعض النقاط، كاشتراط الانسحاب المتزامن مع القوات السورية والمفاوضات المباشرة مع لبنان، والتواجد الدائم في الجنوب بعد ادراك اسرائيلي باستحالة تحقيق الاهداف بعيدة المدى التي اعلنت عنها خلال الغزو وبعده، وانقاذ ما يمكن انقاذه من نتائج العدوان قبل فوات الاوان. لكنه هو الاخر لا يذلل اياً من «الموانع» امام الانسحاب الاسرائيلي، إذ انه يرتكز الى عدة عناصر يصعب احتمال توفرها في الظروف الراهنة على الاقل.